الأمم المتحدة

TD/B/C.I/EM.5/3

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
2 April 2013
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة
جنيف، ١٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

تقرير اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة

المعقود في قصر الأمم، جنيف، في ١٤ و١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

المحتويات

الصفحة

أولاً - موجز الرئيس ٢
مقدمة ٢
ألف- البيان الافتتاحي ٢
باء - الجلسات غير الرسمية ٣
ثانياً - مسائل تنظيمية ١١
ألف- انتخاب أعضاء المكتب ١١
باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ١٢
جيم- اعتماد تقرير الاجتماع ١٢

المرفق

الحضور ١٣

(A) GE.13-50383 110613 120613

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- موجز الرئيس

مقدمة

١- قرر مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية الخامسة والخمسين، أن يوعز إلى الأمانة بعقد اجتماع خبراء أحادي السنة بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة. وقد عُقد هذا الاجتماع يومي ١٤ و١٥ آذار/مارس ٢٠١٣. وتماشياً مع ولاية مجلس التجارة والتنمية، عمل الاجتماع على تبادل المعارف وتحديد القضايا الرئيسية والخيارات على مستوى السياسات فيما يتعلق بالسياحة المستدامة ومساهمتها في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٢- وحضر اجتماع الخبراء أكثر من ٩٠ خبيراً وممارساً ومندوباً. وأسفر الجانب التفاعلي من الاجتماع عن تبادل حيوي للأفكار والرؤى والتجارب.

ألف- البيان الافتتاحي

٣- شدد مساعد الأمين العام، نيابة عن الأمين العام للأونكتاد، على ضخامة قطاع السياحة، مذكراً بأن السياحة تمثل ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و٦ إلى ٧ في المائة من إجمالي الوظائف. ومع تزايد العولمة والدخل القابل للتصرف فيه، باتت السياحة واحدة من أكبر وأسرع الصناعات نمواً في العقود الأخيرة. فهي تملك المقومات لاستحداث عدد كبير من الوظائف ولتوليد دخل كبير عن طريق الروابط من قبل النشاط ومن بعده في الاقتصادات المحلية، ولاستقطاب الاستثمار الأجنبي ومن ثم تيسير نقل التكنولوجيات والمعارف، ولتوليد كميات كبيرة من القطع الأجنبي. ومن شأن ذلك أن يحدث زخماً هائلاً في سبيل التقدم الاقتصادي والحد من الفقر. على أن ثمة عدداً من الشواغل الحقيقية المرتبطة بهذه الصناعة. فالقيمة المضافة المعمول بها في الاقتصادات المحلية للبلدان النامية منخفضة في الغالب بسبب ضعف الروابط وارتفاع مستوى التسرب. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تترتب عن السياحة آثار سلبية على البيئة والثقافات. ودعا مساعد الأمين العام إلى تنفيذ استراتيجيات وسياسات طموحة على المستويين الوطني والدولي لضمان تنفيذ الأنشطة السياحية على نحو مستدام بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ودعا أيضاً إلى تعزيز المبادرات القائمة بشأن السياحة المستدامة، لا سيما المبادرة المتمثلة في اللجنة التوجيهية المعنية بالسياحة من أجل التنمية.

٤- وقدم مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة الوثيقة الأساسية التي أعدتها الأمانة بعنوان "السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة"

(TD/B/C.I/EM.5/2). وقال إن اجتماع الخبراء سيتيح فرصة لمعالجة قضايا رئيسية متعلقة بمساهمة السياحة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ومنها ما يلي:

(أ) السمات المحددة لقطاع السياحة المتصلة بناء القدرات وتحقيق التنمية الاقتصادية، ولا سيما للحد من الفقر؛

(ب) الجوانب السلبية لقطاع السياحة المطلوب من واضعي السياسات النظر فيها لدى صوغ السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتنمية السياحة؛

(ج) الخطوات التي يمكن أن تتخذها الحكومات لجذب مستويات كافية من الاستثمار لبناء القدرات الإمدادية، وإقامة روابط فعالة بين السياحة والقطاعات الأخرى، والعمل في الوقت ذاته على مواجهة التسرب الاقتصادي والممارسات المانعة للمنافسة في صناعة السياحة؛

(د) سبل جعل السياحة نشاطاً اقتصادياً مستداماً؛

(هـ) السياسات والاستراتيجيات التي ينبغي أن تتبعها الحكومات لتعزيز السياحة المستدامة وضمان مساهمة السياحة في التنمية المستدامة.

باء- الجلسات غير الرسمية

٥- عقدت أربع جلسات غير رسمية أثناء اجتماع الخبراء. وفي الجلسة الأولى، قدم المتحدث الرئيسي المبادرة بشأن السياحة المسؤولة في كيرالا، بالهند. وشارك في الجلسة خبراء من أوغندا والجزائر والسنغال والصين كمتحدثين للإطلاع على تجارب بلدانهم في مجال السياحة المستدامة. واستمع الاجتماع أيضاً إلى عروض قدمها ممثل عن وكالة سياحية رائدة، وخبراء من هيئات شتى، وممثل عن المفوضية الأوروبية، وممثل عن شركة استشارية في مجال السياحة. ونوقشت القضايا الرئيسية التالية:

السياحة المستدامة

٦- بينت تجارب البلدان المقدمة أن ثمة وعياً متزايداً بضرورة جعل السياحة مستدامة وضمان مساهمتها في التنمية المستدامة. وتعرَّض لهذه المسألة العديد من المتحدثين الذين دعوا إلى ضرورة تطوير السياحة على نحو مستدام، مع مراعاة العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الثقافية، حتى وإن أدى ذلك إلى تكبد تكاليف زائدة.

٧- وقد اعتبر أن التمتع برؤية طويلة الأجل وباستراتيجية شاملة ونهج شمولي وجامع مسألة أساسية لتطوير قطاعات السياحة المستدامة. بيد أنه من الضروري وجود سلطة مكرسة للسياحة يمكنها وضع مثل هذه الرؤية وتنفيذ السياسات الوطنية للتنمية السياحية. ولا تزال بعض البلدان غير مزودة بمثل هذه الهيئات بعد.

٨- ونظراً للطابع الشمولي للسياحة، دعا عدة خبراء إلى مشاركة الجهات ذات المصلحة مشاركة قوية. وفي هذا الصدد، تكمن المسألة في معرفة السبيل الأمثل الذي يمكن أن يتبعه مقررو السياسات لإشراك أصحاب المصلحة المعنيين ولإعطاء الفرصة لجميع الأطراف المهتمة بإسماع صوتها. ويمكن الاستعانة بآليات من قبيل فرق العمل المعنية بالسياحة واللجان التنسيقية ورابطات القطاع الخاص لإشراك المجموعات المهتمة في عملية اتخاذ القرارات. وأثبت العرض المقدم عن تطوير السياحة في كيرالا، بالهند، ما لتعبئة أصحاب المصلحة من طاقة لتنفيذ السياسات التي استحثت استثمارات مسؤولة في الأنشطة السياحية والدور الحاسم للسلطات المحلية في دفع العملية قدماً.

٩- وعرض خبير من القطاع الخاص الكيفية التي يمكن بها إلزام الوكالات السياحية بالمساهمة في السياحة المستدامة عن طريق التشاور مع الجهات ذات المصلحة الرئيسية، وتنفيذ متطلبات أخلاقية (مثل مدونة سلوك الموردين)، والاستثمار في بناء قدرات الفنادق الشريكة.

١٠- وينبغي إشراك المجتمعات المحلية بدءاً من مرحلة التخطيط للمشاريع السياحية، لأن ذلك كفيل بتعزيز ارتباطها بالأنشطة السياحية. واستشهد أحد الخبراء بمثال أوغندا حيث يتلقى الأهالي القاطنين بمقربة الحدائق الوطنية والمحميات ٢٠ في المائة من رسوم الدخول. وتحدث عدة خبراء عن ضرورة إشراك النساء وتمكينهن باعتبارهن مكوناً هاماً من مكونات استراتيجيات السياحة المستدامة الناجحة.

١١- ويمكن أن يتيح نطاق الأنشطة السياحية أيضاً وسيلة لبلوغ وإدماج المجموعات المهمشة التي تعيش في المناطق الهامشية (مثل المناطق الحدودية والمناطق التي تقطنها الأقليات ومناطق الفقراء). وبإدماج هذه المجموعات، يمكن أن تساعد السياحة في تحسين وضع هذه المجموعات في المجتمع. وعلاوة على ذلك، فإن إيجاد نشاط اقتصادي متجذر محلياً يمكن أن يساعد على الإبقاء على السكان في مناطق سكناهم لأن ذلك يتيح لهم بديلاً يغنيهم عن الاضطرار للهجرة إلى أماكن أخرى بحثاً عن سبل عيش وظروف عمل أفضل.

السياسة العامة لتطوير السياحة

١٢- تعرض العديد من الخبراء لدور الحكومة في تحقيق أقصى أثر تنموي ممكن من السياحة. واعتبر هذا الدور ضروري لا يستغنى عنه، لا سيما في أقل البلدان نمواً، بسبب الافتقار إلى البنية التحتية، والتحدي الذي تطرحه مسألة الاستدامة، والحاجة إلى رؤية بعيدة الأجل لتطوير قطاع السياحة. ورغم أن السياحة نشاط من أنشطة القطاع الخاص أساساً، فقد يكون معرضاً للآثار البيئية والاجتماعية الثقافية والاقتصادية الضارة دون استثمارات عامة استراتيجية لتوفير البنية التحتية المناسبة وتهيئة بيئة مناسبة للأعمال وتنفيذ سياسات فعالة. وقال أحد المتحدثين إن دور الحكومة أساسي لجعل السياحة مستدامة، أي لتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون تعريض مصالح الأجيال المقبلة للخطر.

١٣- ولضمان مساهمة قطاعات السياحة في التنمية المستدامة، من الضروري وضع سياسات تنظيمية جيدة فضلاً عن اتخاذ تدابير محفِّزة مناسبة. وفي هذا الصدد، ذكّر عدة متحدثين بأهمية إعمال مبادرات استباقية للسياسة العامة من أجل توجيه الأنشطة السياحية. أما على المستوى الكلي، فتحتاج هذه السياسات إلى أن تدمج في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية الأوسع. ويمكن توخي إيجاد شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير الهياكل السياحية. وتشمل أشكال الدعم الحكومي الأخرى للسياحة تقديم الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية أو لإعانة المنتجين.

السياحة والتنمية الاقتصادية

١٤- تبين توجهات النمو الأخيرة في قطاع السياحة أن البلدان النامية أصبحت أطرافاً فاعلة كبرى. فمع ارتفاع الدخل وظهور طبقة وسطى جديدة في بلدان نامية كبرى سريعة النمو، يتوقع أن يرتفع عدد السياح القادمين من البلدان النامية. والسؤال المطروح هو إلى أي مدى ستستفيد بلدان نامية أخرى من تزايد الأرباح المتأتية على أساس هذا التوجه الجديد.

١٥- وكان هناك دعم واسع للرأي القائل بأن السياحة قدمت مساهمة كبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكانت المساهمة في الاقتصاد المحلي كبيرة بشكل خاص من حيث استحداث فرص العمل، وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي من خلال الروابط، وتوليد مداخيل من العملة الأجنبية، وتحسين صورة البلد في الخارج، والحفاظ على التراث الطبيعي والتاريخي والثقافي للبلد.

١٦- لقد بلغت سلسلة القيمة السياحية معظم القطاعات الاقتصادية. وتتوقف مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي على مدى ارتباطها بسائر النشاط الاقتصادي ومدى جاذبيتها للاستثمارات وتمكين القدرة على التوريد من خلال الروابط من قبل النشاط ومن بعده. والمسألة الرئيسية المطروحة هي معرفة كيفية تعزيز الروابط وجعل الأنشطة المترابطة مستدامة في المدى البعيد. وللقيام بذلك، من الضروري تعزيز القدرات الإنتاجية وذلك بالاستثمار في الهياكل الأساسية والتعليم، على سبيل المثال.

١٧- وأعرب العديد من الخبراء عن القلق إزاء الروابط التي تنتج عن ارتفاع العناصر المستوردة إلى قطاع السياحة، وترحيل الفوائد العائدة على الشركات الأجنبية، وتركيز رأس المال في مؤسسات كبرى، واحتمال وقوع ممارسات مانعة للمنافسة بسبب هيمنة السلاسل الفندقية الكبرى على السوق. ولتقليص التسربات إلى أدنى حد ممكن، دعا المشاركون الحكومات إلى تنفيذ سياسات تعزز الروابط المحلية وإلى إيجاد حوافز للاستثمار المسؤول في النشاط السياحي. ونبّهوا إلى أن الحوافز الممنوحة للمستثمرين ينبغي ألا تفوق قيمة المنافع من حيث مناصب العمل التي تستحدثها أنشطتهم والضرائب التي تدرها في المستقبل.

١٨- ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً حاسماً في تطوير السياحة، لا سيما في البلدان الشحيحة بالاستثمارات المحلية مثل اقتصادات الجزر الصغيرة. صحيح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على نقل المعارف والتكنولوجيا، ولكنه قد يؤدي أيضاً إلى سلوكيات مانعة للمنافسة.

١٩- وتتمثل أغلبية المشاريع المتصلة بالسياحة في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، في منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وبالغة الصغر، حيث يعمل الكثير منها في الاقتصاد غير المنظم. وينبغي للبلدان أن تشجع قطاع السياحة على الاستفادة من الطاقات التي تتمتع بها المنشآت الصغيرة والمجتمعية، نظراً لقربها من الزبائن وقدرتها على توريد منتجات وخدمات متخصصة: الأغذية والمشروبات والصناعات الخلاقة. ولتمكين الموردين المحليين ذوي الحجم الصغير من الاندماج على نحو أفضل في سلسلة القيمة السياحية، فقد يكونون في حاجة إلى ترقية نوعية منتجاتهم والمعايير البيئية التي يتقيدون بها في ممارساتهم الإنتاجية وفي أعمالهم، مثل النظافة الصحية وإدارة النفايات وتجديد رأس المال الطبيعي. وهذه التحسينات تهدف إلى مراعاة معايير المتعاملين الكبار في سلسلة القيمة السياحية أو إلى امتثال أهداف الاستدامة المحددة في السياسات العامة، وقد يتطلب ذلك برامج استباقية لترقية المهارات وبناء القدرات.

٢٠- واقترح بعض المشاركين سبل شتى لتنويع المنتج السياحي، بدءاً من نمط الشمس والبحر السياحي إلى مكامن سياحية أخرى، مثل السياحة الإيكولوجية والسياحة المرتبطة بالثقافة والمغامرة والصحة والرياضة. وشجعوا أقل البلدان نمواً على تحديد مكامن سوقية مناسبة، وتطوير منتجاتها، والتكيف مع التكنولوجيا والابتكارات، وامتثال المعايير الدولية، وبناء قدراتها، والاستثمار في التسويق وترويج منتجاتها. وقدم الخبير من السنغال أمثلة على تنويع المنتجات السياحية في بلده.

٢١- وثمة بعض القيود على استخدام السياحة كوسيلة لتنويع الاقتصادات في بعض الفئات من البلدان، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية. فبالنسبة للعديد من هذه الدول، تعد السياحة القطاع الاقتصادي الرئيسي لديها ومصدراً لا يقدر بثمن من مصادر العملة الأجنبية. وبسبب حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن قدرتها على تطوير قطاع زراعي أو تحويلي قادر على المنافسة محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه قطاع السياحة في هذه الدول تحديات كبرى، لا سيما تلك المتمثلة في تركيز الأنشطة في المناطق الساحلية، والوقوع عرضة للمخاطر المناخية، مثل العواصف والأعاصير والتهديدات التي يثيرها تغير المناخ.

السياحة وفرص العمل وتقليص الفقر

٢٢- السياحة وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وتعتبر هذه الصناعة من بين القطاعات الرائدة في العالم من حيث خلق فرص العمل التي تتطلب مستويات متباينة من المهارات، وبالأخص للشباب والنساء والعمال المهاجرين. وفي الوقت نفسه، يعرف هذا

القطاع بأنه ينطوي على تحديات مرتبطة بالعمالة مثل ارتفاع معدل تبديل الموظفين بسبب ظروف العمل الصعبة – العمل لساعات طوال والتوظيف الموسمي – وهو ما قد يترتب عنه أثر سلبي على الإنتاجية والقدرة على التنافس ونوعية الخدمة والحوار الاجتماعي. وشدد أحد الخبراء على ضرورة تعزيز العمل اللائق والمنتج، استناداً إلى نهج يقوم على أربع ركائز: (أ) مراعاة المعايير والحقوق في العمل؛ (ب) النهوض بالعمالة وتطوير المؤسسات التجارية؛ (ج) الحماية الاجتماعية؛ (د) الحوار الاجتماعي.

٢٣- وتساءل عدة مشاركين عن كيفية خلق مناصب عمل مأمونة والحفاظ في الوقت نفسه على القدرة التنافسية. ومن المهم تفادي فرض نظم مفرطة على مشغلي الفنادق، المهتمين بتحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح. ورداً على هذا التساؤل، قال الفريق إنه من المهم التركيز على الأدوات والحوافز لإرساء حوار اجتماعي مهيكل وأنه ينبغي أن تكون الأدوات والاستجابات ملائمة بصورة محددة للاحتياجات المحلية والوطنية.

٢٤- ونظراً للطاقة الكبيرة التي يتمتع بها قطاع السياحة من حيث خلق فرص العمل، فبإمكانه المساهمة مع القطاعات الأخرى في التخفيف من وطأة الفقر. على أن العديد من المتحدثين أشاروا إلى أن الصِلة بين السياحة وتقليص الفقر ليست تلقائية، وأن ذلك يتوقف قبل كل شيء على السياسة العامة. فالسياحة لوحدها قد لا تكفي لتقليص وطأة الفقر، ولكن بإمكانها تقديم مساهمة كبيرة بوصفها نشاطاً قطاعياً مرتبطاً بقطاعات أخرى.

٢٥- وإذا كان قطاع السياحة قد أتاح طائفة عريضة من الفرص الاقتصادية، لا سيما للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، فهو لم يدمج دائماً الشرائح الفقيرة في المجتمع، وبالأخص في مجالات الحرف اليدوية والثقافة والأغذية الزراعية. ويعني ذلك أن الإمكانات التي يتيحها الدخل ليست مستغلة دائماً، وهو ما يؤدي إلى تفويت عدد كبير من الفرص. وفي هذا السياق، أقر عدة مشاركين بأن الإمكانات التي يتمتع بها قطاع السياحة لتقليص الفقر تكمن في تحديد وتطوير روابط سلسلة القيمة (أي اللجوء إلى الموردين المحليين) بين قطاع السياحة ومنتجي السلع والخدمات المحليين، بما في ذلك منتجات الأغذية الزراعية، والقطاع الإبداعي، والسياحة الشاملة. ومع ذلك، هناك تحديات مثل قصور القدرات من حيث الموردين والمهارات. ومن المهم إعمال نهج متكامل للنهوض بالسياحة الشاملة وذلك بتطور الروابط التجارية المستدامة والشاملة. فعلى سبيل المثال، قد يكمن الحل في ربط أسواق الزراعة بأسواق السياحة وذلك بتقديم برامج بناء القدرات وتيسير إقامة شراكات بين المنتجين الزراعيين وقطاع السياحة.

٢٦- وفيما يتعلق بالعمال المهاجرين الدوليين، سأل بعض المشاركين عن كيفية جعل العمليات الدولية والمتعددة الوكالات تساعد البلدان المصدرة للمهاجرين، مثل أقل البلدان نمواً، في الاستفادة بشكل أكبر من التدفقات الخارجة من العمال. وأعربوا أيضاً عن رغبتهم في معرفة المزيد عن دور الشتات في النهوض بقيم بلدانهم الأصلية وتراثها.

٢٧- وأعرب بعض المشاركين عن القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان وصون حقوق الأطفال في الأنشطة المتصلة بالسياحة. فإحصائيات صندوق الأمم المتحدة للطفولة تشير إلى أن قرابة مليوني طفل يتعرضون للإساءة الجنسية سنوياً في قطاع السياحة في مختلف أنحاء العالم. ومن الضروري التزام السلطات على أعلى المستويات بتعهداتها، ويلي ذلك مشاركة أصحاب المصلحة، وتقديم التدريب وبناء القدرات، وتقييم المخاطر، والرصد والإبلاغ.

السياحة والبيئة وتغير المناخ

٢٨- قد تتسبب بعض الممارسات في قطاع السياحة في آثار ضارة بالبيئة. ووفقاً للمتحدثين، فإن جعل القطاع السياحي مراعياً للبيئة كفيل بأن يساهم في حل مشاكل عالمية في مجالي التدهور البيئي وتغير المناخ، ويمكن أن يفيد في تطوير القطاع نفسه وذلك بتعزيز استحداث فرص العمل، فضلاً عن الحد من الفقر والتنمية المحلية. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي بناء السياحة المستدامة على أساس مبادئ العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والسلامة البيئية.

٢٩- وتعرض عدة مشاركين لمعضلة ملازمة لتطوير قطاع السياحة، والتصدي في الوقت نفسه للتحديات التي يطرحها تغير المناخ. فمن جهة، يمكن للأنشطة المرتبطة بالسياحة أن تلحق أضراراً بالبيئة؛ ومن الجهة الأخرى، فإن التحدي المتمثل في التخفيف من الأثر السلبي لتغير المناخ طويل الأمد ويتطلب موارد كبيرة. فكيفية التوفيق بين ضرورة التصدي لتحديات تغير المناخ وفي الوقت نفسه تطوير قطاع السياحة، تلك هي المعضلة التي تواجهها عدة بلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وهاتان الفئتان من البلدان هما من بين الأقل مساهمة في الانبعاثات العالمية من الكربون ولكنها معرضة بشدة لتغير المناخ؛ وهي فوق ذلك تعتمد في سبل رزقها على السياحة. وأعربت عدة وفود عن الاهتمام بالسعي لتحديد مقترحات بشأن السبيل لإقامة توازن بين التنمية والحفاظ على البيئة.

٣٠- واتفق معظم المشاركين على أن مشكلة تغير المناخ لا يمكن حلها بإعمال الإجراءات التي يقترحها أخصائيو البيئة بتقليص أو حظر الرحلات الجوية الطويلة. فمثل هذه التدابير من شأنها أن تقوض إمكانات العديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، لتطوير قطاعات السياحة لديها. واقترح أحد المتحدثين إدراج هذه المسائل، التي أثارت قلقاً كبيراً لدى البلدان النامية، ضمن برنامج البحوث التي يجريها الأونكتاد.

التراث الطبيعي والثقافي

٣١- يمثل التراث الطبيعي والثقافي مورداً رئيسياً لقطاع السياحة. فقد استحدثت اتفاقية التراث العالمي علامة تجارية ناجحة في شكل مواقع طبيعية وتاريخية عالمية. والفوائد التي يحدثها إدراج موقع ما ضمن مواقع التراث العالمي تشمل خلق مناصب عمل والنهوض بالأنشطة الفنية والحرفية المحلية وزيادة النشاط السياحي وتوليد الدخل للمجتمعات المحلية.

على أنه من الضروري مراعاة التحديات الناجمة عن هذا التخصيص، ومن الضروري أيضاً وضع نهج تنموي أكثر استدامة. والتراث غير المادي هو الأكثر عرضة للانعكاسات السلبية الناجمة عن السياحة. وتكمن تحديات أخرى في ضرورة مراعاة الأنشطة السياحية مصالح المجتمعات المحلية والحفاظ في الوقت نفسه على المواقع التراثية. فمساعدة المجتمعات والأهالي في إيجاد التوازن الصحيح بين الحفاظ على مصالحها وصون المواقع التراثية هو التحدي الأكبر بالفعل.

٣٢- وتبقى حماية المساحات الخضراء والمواقع التاريخية تشكل مصدر قلق رئيسي. فبسبب زيادة أعداد السياح لمواقع التراث العالمي، بات من الضروري إيجاد صِلة إيجابية وحيوية بين الإدارة والاستدامة. ويقتضي ذلك تعاوناً والتزاماً وتنسيقاً فعالاً فيما بين جميع الجهات ذات المصلحة في قطاعي التراث والسياحة. وثمة تحديات أخرى أيضاً تكمن في النهوض بالقيم العالمية لهذه المواقع وصونها، والحفاظ على أصالتها وسلامتها، وتحسين المنافع الاجتماعية - الاقتصادية التي تنطوي عليها، وتلبية احتياجات السكان المحليين. ويمكن أن تؤدي المعالجة الصحيحة لهذه التحديات إلى زيادة العائدات من السياحة، وهي العائدات التي يمكن استثمارها في تطوير التهيئة العمرانية والهياكل الأساسية، وتحسين توزيع الدخل على المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق القريبة من تلك المواقع.

٣٣- ولكي تكون السياحة مستدامة، لا بد أن تساهم في حماية الموارد التي تشكل عماد تنميتها. وهذا الأمر مهم بشكل خاص لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية غير الساحلية وللدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث تمثل السياحة التراثية التي تحظى بالحماية الجيدة فرصة ثمينة للتنمية الاقتصادية وللتخفيف من وطأة الفقر. ويمكن أن تؤدي الانعكاسات السلبية التي تنجم عن سوء الإدارة والسياحة غير المنضبطة إلى آثار مكلفة لا سيما من حيث فقدان الإيرادات، في حال فقدت هذه الوجهات جاذبيتها وقدرتها على المنافسة.

٣٤- ثمة حاجة لوضع صكوك قانونية - مبادئ وسياسيات واضحة - فيما يتعلق بحماية التراث والتنمية المستدامة للسياحة على الصعيد الدولي. وبإمكان الدول عندئذ إدماج هذه الصكوك وتنفيذها على الصعيد المحلي بعد تكييفها لتلائم سياقاتها المحددة.

الاستراتيجيات الإقليمية

٣٥- شدد بعض الخبراء على أهمية النُهُج الإقليمية للتنمية السياحية. فمن شأن إعمال نظام التأشيرة السياحية الواحدة، وسهولة عبور الحدود، والاستراتيجيات السوقية المشتركة، وتطوير المنتجات الإقليمية، على سبيل المثال، أن يتيح للأقاليم اجتذاب المزيد من السياح والتشجيع على المكث لمدد طويلة وزيادة الإنفاق. وللاستفادة من هذه الميزات، يتعين على البلدان المجاورة تنسيق سياساتها. واستشهد أحد الخبراء بالحالة الناجحة لجماعة شرق أفريقيا. ومع ذلك ثمة تحديين قائمين هما شدة المنافسة الإقليمية وارتفاع أسعار الوقود.

الإحصائيات السياحية

٣٦- استرعى عدة مشاركين الانتباه إلى الافتقار إلى إحصائيات سياحية موثوق بها. ونظراً إلى أن قطاع السياحة مجال تتفرع منه أنشطة مختلفة ينطوي على العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الوطني، ثمة حاجة لإيجاد حسابات فرعية للسياحة ضمن نظام الحسابات القومية. وتساعد الحسابات الفرعية للسياحة على تحسين فهم أهمية القطاع، والتمكين من إجراء تحليلات صائبة واتخاذ قرارات عن علم ودراية. ولاحظ بعض المتحدثين أن الافتقار إلى إحصائيات موثوق بها يؤثر على مصداقية القطاع وعلى إمكانية جمع الأموال لإنفاذ المشاريع.

٣٧- وتحدث بعض المشاركين عن الإمكانيات المتاحة لقياس الاستدامة في السياحة والقيود التي تعترض هذا المسعى، لا سيما فيما يتعلق بالمساهمة الاقتصادية الإجمالية للسياحة في التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة. وتعد الأهمية السياسية لتقييم التوازن في استخدام الموارد تقييماً صحيحاً فيما يتعلق بالمكاسب الاقتصادية والبيئية والثقافية مسألة جوهرية بالنسبة لقياس الاستدامة السياحية؛ وثمة حاجة بالإضافة إلى ذلك إلى وجود إحصائيات موثوق بها عن السياحة.

المساعي المتعددة الأطراف من أجل السياحة المستدامة

٣٨- لقد أشير إلى لجنة الأمم المتحدة التوجيهية المعنية بالسياحة من أجل التنمية باعتبارها مسعى رئيسياً مشتركاً بين الوكالات[(١)] للنهوض بطائفة من الخدمات من أجل السياحة المستدامة. فقد قدمت خبراتها في المجالات الأساسية التالية: الحوكمة والهيكلة في مجال السياحة؛ التجارة والاستثمار والبيانات والقدرة التنافسية؛ العمالة والعمل اللائق وبناء القدرات؛ الحد من الفقر والإدماج الاجتماعي؛ استدامة البيئة الطبيعية والثقافية.

٣٩- ودعت دولتان من الدول الأعضاء وكالات لعقد لقاءات متابعة بشأن السياحة المستدامة.

٤٠- وناقش اجتماع الخبراء، في جلسته الختامية، مبادرة قدمتها المفوضية الأوروبية (المديرية العامة للتنمية والتعاون - المساعدة الأوروبية) تتعلق بالسياحة المستدامة. وطلبت المفوضية من منظمة السياحة العالمية إعداد دليل بشأن السياحة المستدامة موجه لمتخذي القرارات بغية تحسين فهمهم لمختلف أبعاد السياحة المستدامة. وتستفيد المبادرة من خبرة منظمة السياحة العالمية واللجنة التوجيهية وتستند إلى ست دراسات حالات قطرية تتعلق

(١) منظمة السياحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التجارة العالمية.

بالبلدان التالية: بوتسوانا، وتيمور – ليشتي، والسنغال، وفييت نام، وكينيا، والهند. وتناولت الدراسات خمسة مجالات هي:

(أ) السياسة السياحية والحوكمة؛

(ب) التجارة والاستثمار والبيانات والقدرة التنافسية؛

(ج) العمالة والعمل اللائق وبناء القدرات؛

(د) الحد من الفقر والإدماج الاجتماعي؛

(هـ) استدامة البيئات الطبيعية والثقافية.

٤١- وناقش المتحدثون استنتاجات ثلاث دراسات حالات قطرية تتعلق بفييت نام، وكينيا، والهند. وفيما يلي النقاط الرئيسية لهذه الاستنتاجات:

(أ) أن السياحة قطاع اقتصادي رئيسي لتعزيز النمو والحد من الفقر في البلدان النامية؛

(ب) أن المسائل السياحية ينبغي تناولها من خلال التعاون المتوازن جيداً بين القطاعين العام والخاص وينبغي أن ينظر إليها من منظار إقليمي؛

(ج) أن للقطاع الخاص دور رئيسي وعليه أن يكون واعياً بهذه المسؤولية؛

(د) أن قطاع السياحة في بلد المقصد لا بد أن يكون له انتساب مؤسسي قوي وواضح وينبغي أن يكون موصولاً بقطاعات اقتصادية أخرى؛

(هـ) أنه من الضروري، كقاعدة أساسية، معرفة السوق والزبائن واحتياجاتهم.

ثانياً- مسائل تنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٢- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: سعادة السيد ألفريدو سويَسكوم (بنما)

نائب الرئيس – المقرر: السيد موريسيو ألفريدو بيريز زيبيدا (هندوراس)

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٣- أقر اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة يوم ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/EM.5/1). وكان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- مساهمة السياحة في التنمية المستدامة

٤- اعتماد تقرير الاجتماع

٤٤- وفي الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات على أن يُعدّ الرئيس موجزاً للمناقشات.

جيم- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٥- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة يوم ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، كلّف اجتماع الخبراء نائب الرئيس - المقرر بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١- حضر اجتماع الخبراء ممثلو الدول التالية، الأعضاء في الأونكتاد:

إثيوبيا
الأردن
إكوادور
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوغندا
آيرلندا
باكستان
بربادوس
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوركينا فاسو
بيرو
بيلاروس
تايلند
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجمهورية الدومينيكية
السنغال
السودان
العراق
عمان
الفلبين
فييت نام
قيرغيزستان
كازاخستان
كوت ديفوار
الكويت
ليتوانيا
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
موريشيوس
موزامبيق
ميانمار
هايتي
الهند

* تتضمن قائمة الحاضرين هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/EM.5/INF.1.

٢- وكانت المنظمة الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي

٣- وكانت الهيئة التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

مركز التجارة الدولية

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل الدولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

مجموعة البنك الدولي

منظمة الأرصاد العالمية

منظمة السياحة العالمية

منظمة التجارة العالمية

٥- وكانت المنظمة غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

المجلس الدولي للقانوني البيئي